مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/6/20

كيف يدير رجال الأعمال الاقتصاد عندما يكونون في السلطة؟ وهل ينقلون مبدأ الإدارة الاقتصادية من الرعاية إلى القيمة المضافة؟

د. سلام جبار

● تحليلات

كيف يدير رجال الأعمال الاقتصاد عندما يكونون في السلطة؟ وهل ينقلون مبدأ الإدارة الاقتصادية من الرعاية إلى القيمة المضافة؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /الاقتصاد والتنمية

د. سلام جبار / خبير اقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

غالباً ما تكون هناك تصورات شبه راسخة لدى الجمهور حينما يتولى رجال الأعمال السلطة في بلدانهم، وهذه التصورات قد تذهب إلى حد القناعة بأن السلطة ستُسخَّر لمصلحة رجل الأعمال، ولكن لا يدرك البعض أن هناك محددات قانونية وتشريعية وأخلاقية، بل وحتى عملية، في ممارسة رجال الأعمال للسلطة، وتقع ضمن مبدأ ما يُسمى تضارب المصالح (Conflict of Interest). هذا الأمر يمثل إحدى الحالات التي تستدعي الانتباه والتركيز عليها، خصوصاً وأننا اليوم في العراق أصبحنا أمام حالة جديدة في ممارسة السلطة في البلاد، وهي أن يتولى رجل أعمال إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والسيادة بالعموم، بوصفه رمزاً للدولة العراقية.

رجال الأعمال في السلطة: في الواقع، إن ظاهرة تولي رجال الأعمال السلطة تمثل إحدى الحالات الماثلة التي بدأت بالانتشار بصورة كبيرة في العالم اليوم. فهناك موجة عالمية تتمثل في أن يتولى رجال الأعمال السلطة وأن يكونوا سياسيين. ويُلاحظ أن رجال الأعمال، في الغالب، عندما يتولون السلطة، فإن هناك مؤشرات تُثبت تحسن الخدمة العامة في البلدان التي يديرونها، وهذا ناتج عن ميزة يتمتع بها رجال الأعمال، وهي أنهم يقيسون قراراتهم وفقاً للجدوى، وغالباً ما يُخضعون القرارات التي يتخذونها لحسابات اقتصادية معمقة وتحليلات منطقية. حينها، يكون أي قرار متخذ ناتجاً عن بيانات كمية، وليس قائماً على وصف للقرارات؛ بمعنى أنهم يُخضعون قراراتهم لنتائج قابلة للقياس، فرجل الأعمال يفهم اتخاذ القرار على أنه مسألة حياة أو موت.

وغالباً، لا تعكس قراراتهم وجهة نظر الحزب السياسي أو استخدام مشاعر الجماهير بطريقة ديماغوجية تضمن الحصول على هتافات التأييد أو الحصول على أكبر عدد من المصوتين. ويمكن النظر إلى حالات عالمية شاخصة أدار من خلالها رجال الأعمال دولاً أو ولايات أو بلديات، كما في ولاية نيويورك (New York) في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أُديرت لعقود من قبل رجال الأعمال، والتي تُعد الأكثر استقطاباً لرأس المال، كما أنها تمثل قطباً مالياً عالمياً، وكذلك بالنسبة إلى شانغهاي في الصين وجوهانسبرغ، وأيضاً حالة الرئيس ترامب، ورئيس كوريا الجنوبية لي مونغ باك، وعدد من الرؤساء في أفريقيا، ومنها دولة جنوب أفريقيا، التي أصبحت بؤرة تنموية كبيرة في جنوب القارة.

قدرة أعلى على إحداث التغيير: إن حسابات اتخاذ القرار لدى رجل الأعمال مبنية على الربح والخسارة وعلى الأفق الزمني الأبعد، إذ غالباً ما تختلف عن البيئات التي يعمل فيها السياسيون. فالسياسيون يؤمنون بنسج الخطابات البلاغية وخلق الحبكة اللغوية التي تستقطب انتباه الجمهور، ولكن البيئة التي يعمل فيها رجال الأعمال هي، بالعادة، بيئة مخاطرة؛ بمعنى أن قراراتهم الاقتصادية تتحمل إما الربح أو الخسارة، الأمر الذي يقتضي أن يكونوا مجتهدين ومسلحين بقدر عالٍ من المعرفة والفهم والتحليل قبل اتخاذ أي قرار. وهذا ينسحب على دورهم حينما يصبحون قادة؛ بمعنى أن يكونوا مُلمِّين بالقرارات التي يتخذونها، وغالباً ما يحسبون قراراتهم على أفق زمني بعيد، على غرار المشروعات التي يتعاملون معها. وبذلك تكون حساباتهم أعمق

من حسابات ذوي الخلفيات السياسية، والذين في الغالب يبحثون عن المكاسب الآنية دون التمعن في حسابات الربح والخسارة على أفق منظور.

تحسن أفضل في الخدمات العامة: تشير الدراسات الحديثة إلى أن رجال الأعمال يتحملون المسؤولية المدنية أكثر من غيرهم، وفي الغالب لديهم القدرة على إحداث التغيير أكثر من غيرهم؛ لأنهم، في الغالب، يتمتعون بفهم أوسع للمجتمع وللرغبات وللطبقات، كما لديهم فهم عميق للمشكلات الاقتصادية وطبيعة حركة الأسواق، كونهم الأقرب إليها من غيرهم من السياسيين. فالحواجز الطبقية في بيئات العمل غالباً ما تكون ذائبة بفعل التعامل المتفاوت بين الطبقات المختلفة، وهذا الفهم قد لا يستطيع الوصول إليه من هو خارج بيئة العمل هذه.

ديناميكية صاعدة في التغيير: تشير التجارب العالمية إلى أن رجال الأعمال يميلون، في محطات من حياتهم وفي محاولة لإثبات نجاحهم ومهاراتهم في جوانب عملية أخرى، إلى تعميم التجارب التي مروا بها، وهذا يمر من خلال إصلاح البيئة الاقتصادية الكلية التي زاولوا أعمالهم فيها، وخصوصاً في البلدان التي تمر بمرحلة اقتصادية انتقالية متعثرة واقتصاد هش، على غرار العراق. فهم الأقدر على معرفة الإخفاقات في القطاع العام وقطاع تنظيم الأعمال الحكومي، كما أنهم حتماً عانوا من مساومات أو ممارسات عدائية من قبل الأجهزة الحكومية، تجعلهم سريعي الفهم لما يدور في السوق وما يتطلبه من إصلاح

ومعالجة للإخفاقات. وهذا الفهم بدت أولى ملامحه عندما تم اعتقال وكيل وزير النفط لشؤون المصافي في أوائل حزيران 2026.

قيمة مضافة في القطاع العام ومساءلات مستمرة عن النتائج وتغييرات دورية في المناصب: يميل رجال الأعمال في السلطة إلى أن يضخوا طاقات جديدة في القطاع العام، فهم ينتمون إلى بيئة تسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة، ويبدأون بعكس وجهات نظرهم في إدارة الشركات وتحقيق الكفاءة الإدارية على مؤسسات الدولة، وهذا يعتبرونه من أقصى الضرورات التي يعملون عليها. كما أنهم يبتعدون عن الخطابات البلاغية التي تسعى إلى شد الجمهور أو العاملين، وإنما يتخذون أسلوب المحاسبة والمكافأة تعبيراً عن تحقيق التغيير المنشود. ولذلك، يُتوقع أن تكون هناك استبدالات مستمرة للمسؤولين من أجل الوصول إلى تحقيق أعلى قدر من التغيير والبحث عن القيمة المضافة في المهام.

فجوة متناقصة بين القطاع العام والخاص: بحكم البيئة التي يعمل بها رجال الاعمال، وشبكة العلاقات التي يمتلكونها، غالباً ما ينظرون الى ان تقليل الفجوات بين القطاعات الرائدة التي يديرونها وبين مؤسسات القطاع العام، يمثل حالة او ضرورة لا يمكن تأجيلها، والسبب من وجهة نظرهم ان الدفع بأعمال القطاع الخاص يتم من خلال معالجة الإخفاقات المشخصة في القطاع العام وقطاع الخدمة العامة بالعموم، وهذا الامر يدفع الى تحديث التشريعات، او استبدالها، او تبني سياسات وممارسات جديدة تفضي الى تحسين مستوى

الخدمة، وقد يتطلب هذا الى نقل الخبرات من المشاريع الرائدة من خبرات وموارد الى القطاع العام.

تحسن في مؤشرات ممارسة الأعمال: بحكم الطبيعة التي ينتمي إليها رواد الأعمال، فإن القرارات الجريئة التي يتخذونها، والتي تميل إلى تحسين مستوى أداء القطاع الخاص، تعمل في المقابل على تحسين مؤشرات ممارسة الأعمال الدولية. وهذا يدفع إلى توفير حوافز أعلى للمستثمرين المحليين والأجانب نحو توجه أكبر في انطلاق المشروعات والبدء في رفع سقوف الاستثمارات. وفي الحالة العراقية، فإن هذا التوجه حتماً سيدفع إلى التنويع ورفع مستوى التشغيل، وإلى توجه محلي وأجنبي نحو رفع معدلات دورة الدخل في السوق المحلية العراقية.

استثمار أكفأ في الطاقات البشرية: في الغالب تتوفر القناعات لدى رجال الأعمال بأن نجاحاتهم لا تتحقق بإمكاناتهم الفردية وحدها، ولذلك هم يميلون إلى الاعتماد على الطاقات البشرية ذات معدلات الإنتاجية المرتفعة والكفوءة. وهم يؤمنون بأن نجاح المؤسسة أو المنظمة يعتمد على هيكل متكامل من الطاقات البشرية المكملة لبعضها البعض، فهم غالباً يجمعون حولهم الموهوبين، ولا يركزون على الولاءات إلا بقدر محدد. أما الطبقات العاملة، فهم يرون ضرورة أن تكون ماهرة ولديها المعرفة، وغالباً ما يعكسون هذا الفهم على القطاع العام، خصوصاً وأن منطق الرعاية في العراق أضعف مبدأ المهارة والمعرفة لدى شرائح إنتاجية كثيرة. ومن مقابلاتي الشخصية

مع رجال الأعمال، فإنهم في الغالب ينظرون إلى المنظمة أو المؤسسة على أنها سلسلة مترابطة من العمليات؛ فلذلك هم ينظرون إلى الوحدة الإنتاجية على أنها لا يمكن أن تكون كفوءة إلا بقدر تكاملها مع الوحدات الإنتاجية الأخرى، وهذا يعني تركيزاً واهتماماً أكبر بهرم الإنتاج، من أعلى وحدة فيه إلى قاعدة الهرم.

خدمات مدفوعة الكلفة لتقليل الهدر: لدى رجال الأعمال حسٌّ عالٍ وقويٌّ بأن تكون الخدمة العامة مدفوعة الثمن، وليست مجانية، فهم يدركون أن استدامة الخدمة العامة لا تتحقق إلا من خلال جباية رسوم تلك الخدمة. لذلك، يُتوقع في العراق أن يتم التركيز على خدمات الجباية وأتمتة تلك الخدمات، وتحسين مستوى الشفافية فيها، لضمان استدامة تلك الأموال وضمان إعادة إنفاقها في تطوير الخدمات العامة. ولأن رجال الأعمال يميلون بشدة إلى الشفافية في حركة الأموال، والمركزية، والإفصاح السريع عنها، فلذلك يُتوقع أن تتوجه تلك الاعتبارات إلى داخل مؤسسات الجباية الحكومية؛ بمعنى أتمتة واضحة وصريحة، ومركزية في تناقل البيانات، يقابل ذلك محاسبة أكبر للجهات التي تشرف عليها.

ولكن تبقى هناك مسألة مهمة يجدر الإشارة إليها، وهي قدرة رجال الأعمال على تعديل القرارات التي تتعلق بالتشريعات الاقتصادية والاستثمار، والتأثير فيها. فغالباً ما تبدأ المخاوف في الحكومات التي يديرها رجال الأعمال من نشوء نظام أبوي جديد يدفع بطبقة الأغنياء إلى القمة، ويزداد فيه الأثرياء بفعل اللوبيات التي يمتلكونها، إذ يُتهم

رجال الأعمال باستثمار أموالهم للوصول إلى السياسة من أجل خلق مستوى رسمي يسمح لهم بوضع السياسات التي تخدم مصالحهم، والسيطرة على العلاقة الثلاثية الحاكمة، وهي: المال والسلطة والسياسة.

هذه العلاقة، إذا ما سادت، فإن الفجوة الطبقية ممكن أن تتسع وتزداد؛ لأن قرارات الثراء في الاقتصادات الهشة وغير الديناميكية، مثل العراق، تدفع إلى فقر أكبر للفئات المجتمعية وزيادة أعداد الطبقات المسحوقة اجتماعياً. وهذه الصورة ماثلة في حالة دولة بنغلاديش، إذ أرسى فيها رجال الأعمال القوانين والقرارات التي تسهم في نجاح قطاع الأعمال، خاصة بعد أن سيطر رجال الأعمال على 48% من البرلمان البنغلاديشي. هذه النتيجة ولّدت حالة من الاستقرار المالي والاقتصادي لرجال الأعمال، إلا أنها أضعفت الطبقة المتوسطة على حساب ارتفاع هوة الفقر بالنسبة إلى الفئات المستضعفة، فبدأت ترتفع معدلات الهجرة والنزوح والمشاكل الاجتماعية، فضلاً عن نشوء طبقة معيشية للأغنياء معزولة عن الفقراء. هذه الحالة لا بد أن تكون شاخصة أمام دولة رئيس الوزراء الحالي، فالميزة الاقتصادية لرجل الأعمال هي اعتماد مبدأ القيمة المضافة لجميع الطبقات المجتمعية في الاقتصاد، بديلاً من دولة الرعاية التي تكون أيضاً سبباً في التشوهات الاقتصادية وسيادة مبدأ عدم الكفاءة.

لقد حان الوقت في العراق لإعطاء مساحة أكبر وأولوية أكبر للتركيز على تحسين الاقتصاد الوطني، خصوصاً وأن خبرات التحول تنبع من انسجام الكفاءات بين القطاعين العام والخاص، بعد سنوات الفشل

والإهمال والتشوه التي أصابت هذا الاقتصاد، والاستغلال الذي جرى في عملية انتقال السلطة الاقتصادية، ما ولّد حالة من تركز الثروات مقابل ضعف الخدمات العامة. فالوسيط (الجهات المنظمة الحكومية) غالباً ما لعب دوراً في تشوه تلك العملية، ما ضاعف من تردي الخدمات العامة نتيجة الفساد، وتحمّل نتائج ذلك المواطن العراقي، فغالباً ما تتحول الخدمة العامة إلى سلعة قابلة للبيع. البيئة السياسية في العراق شديدة الحساسية ومتداخلة بقوة في الآليات الاقتصادية، ولا يمكن المضي بإصلاحات اقتصادية من خلال هدم الهياكل القائمة، لأنها قد تُسخَّر في رفع مقدار السخط الجماهيري، ودفع قاعدة سياسية من الفئات المختلفة إلى حافة الاضطراب، مما قد يسبب تراجعاً في الدفع بأجندة الإصلاح. أنا من الذين يؤمنون بأن خلق النماذج القدوة (Role Models) عبر تطبيق النماذج الرائدة قد يخلق وعياً عالياً لدى الجماهير في تبني تلك النماذج وتطبيقها ونقلها إلى بيئاتهم.

سيكون موضوع محاربة الفساد من أصعب المهام التي يتصدى لها رئيس الوزراء الجديد في العراق، كونها متغلغلة على المستوى الطولي، وغالباً ما تصطدم هذه المحاولات بعقبات منع التغيير أو العدائية تجاه تغيير الوضع الراهن. وسيكون التحدي الاقتصادي الآخر هو في كيفية إدارة العلاقات مع الفئات السياسية المختلفة، والتي قد تنظر إلى الإصلاحات الاقتصادية على أنها تهديد للفئات المجتمعية الممثلة لها، بفعل سيادة منطق دولة الرعاية (Patron-age State)، الذي يُعد من أكثر الأنظمة رسوخاً منذ أكثر من عشرين

عاماً، والذي يُعد المحرك الأساس للاقتصاد السياسي في العراق.

ختاماً، يؤثر السياسيون في العراق بشكل كبير على النتائج الاقتصادية، وفيما يرغب المواطنون في قادة أكفاء قادرين على مواجهة التحديات وقيادة بلدانهم بشكل مناسب، فإن حالة القلق غالباً ما تسود لدى الطبقات الاجتماعية المختلفة. ولكن هناك احتمال كبير بأن قيادة رجل الأعمال للاقتصاد تدفع باحتمالات أكبر لرفع مستوى النمو، وخلق فرص عمل أكثر، واستقرار أكبر في الأداء النقدي، مقابل مستويات معقولة من التضخم. كما أن الميزة التنافسية سترتفع بفعل مبدأ القيمة المضافة التي غالباً ما يبحث عنها رجال الأعمال.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org